واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

د/ قرومي حميد، جامعة البويرة
د/ ضحاك نجية، جامعة الجزائر3

الملخص:

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية اليوم، تشمل جميع مجالات المعاملات التجارية من بيع وشراء للسلع والخدمات. وقد اعتبرها جل المحللين الاقتصاديين، أنها محرك جديد للتنمية الاقتصادية، وذلك باستعمالها لوسائل الدفع الإلكتروني، التي تعد من الأدوات الفعالة والسريعة في إبرام الصفقات وتسهيل المبادلات التجارية داخل وخارج حدود البلد.

وعلى ضوء كل المحاور التي تتضمنها التجارة الإلكترونية، سنحاول في هذا الموضوع دراسة وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وأهميتها الاقتصادية في العمل بالصيرفة الإلكترونية ومدى استعمالها ومحاولة تحديثها في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

- الدفع الإلكتروني
- فضاء الإلكتروني
- البطاقات الذكية
- الصيرفة الإلكترونية
- المعالجة النقدية

RESUME:

-Le commerce est devenu aujourd'hui couvrant tous les domaines de transactions de vente et d' achat de biens et services et a examiner la majorité des analystes économiques. Il est un nouveau moteur pour le développement économique et l'utilisation des moyens de paiement électronique, qui est l'un des outils efficaces et la conclusion rapide des transactions et de faciliter les échanges au sein et en dehors des frontières du pays.

À la lumière de tous les thèmes figurant dans le commerce, nous allons essayer d'étudier ce sujet et les méthodes de paiement électronique en Algérie et son importance économique dans le travail électronique et l'étendue de leur utilisation et de tenter de mettre à jour dans l'économie algérienne.

Mots-clés:

- Paiement
- cyberespace
- Cartes à puce
- Services bancaires électroniques
- trésorerie de traitement

مقدمة:

تتميز حياة الإنسان في عصرنا هذا بممارسة أنشطة عديدة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتسم بالسرعة ووفرة المعلومات ومن بين ما أفرزه هذا التطور هو ظهور مصطلحات جديدة، تعدت الحدود المادية والجغرافية وألغت جميع القيود التي تحد من حرية الإنسان في ممارسته لمعاملاته ومن بين هذه المصطلحات الجديدة هو مصطلح ❖التجارة الإلكترونية الذي أصبح يتداول في الاستخدام العديد من الأفراد.

يعود ظهور التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة عقود مضت من القرن الماضي، تعتمد هذه التجارة على نظام معلوماتي أدواته كلها إلكترونية تتمثل في الحاسب الآلي وملحقاته كشبكة الأنترنت، الهاتف والفاكس... إلى غيرها من التقنيات التي تلعب دورا مؤثرا في نشاط التجارة فإنه يتم بطريقة إلكترونية وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية للنقود أو التسوق وبطاقات الدفع والائتمان.

وتشمل التجارة الإلكترونية كل المعاملات التجارية، من بيع وشراء للسلع والخدمات وقد اعتبرها المحللين الاقتصاديين بأنها محرك جديد للتنمية الاقتصادية وذلك كونها وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات والمنتجات والخدمات وترويجها.

وعلى ضوء كل النقاط التي تحتويها التجارة الإلكترونية، حاولنا في هذا البحث القيام بتوضيح مفهوم الدفع الإلكتروني وهذا نظرا لكون المصطلح حديث وسنعطي أيضا نظرة حول أنواعها وخصائصها كما جعلنا أهم جزء في بحثنا هو واقع وسائل الدفع في الجزائر والأنواع المستعملة للدفع في الجزائر.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر؟.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا لدراسته من خلال المحاور الآتية:

-ماهية وسائل الدفع الإلكترونية.

-واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

-تحديث وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية حديثة النشأة من أهم الاسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، مما ادى إلى تحويل النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الإلكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الأنترنت.

المطلب الاول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وأهميتها:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الاموال التي هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال هذه البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات. [1]

[1] حيدر أمير: الدفع الالكتروني من يحميه – على الموقع www. islamonline. net تاريخ الاطلاع 04-03-2013 على الساعة 14: 30

1.أهمية الدفع الإلكتروني:

أ/ بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ب/ بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

ج/ بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت 1 بليون دولار.

المطلب الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1. يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم

2.**يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية:**

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

---

[1] رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، منشورات المنظمة العربية للعلوم، القاهرة، 1998 ص 22

3.**يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:**

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد. [1]

4.**يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:**

✓**الأسلوب الاول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض " الدفع عبر شبكة الأنترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية "، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون فيها الثمن مدفوعا مقدما.

✓ **الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

✓ **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:** أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

✓**يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:** [2]

✓**النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

✓**النوع الثاني:** شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الافراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

---

[1] أحمد محمد غنيم، الادارة الالكترونية –كلية التجارة- جامعة منصورة 2004 ص 304

[2] لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى التجربة الجزائرية، رسالة ماجيستير جامعة قسنطينة، 2009 ص 29

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

1/ أنواع البطاقات مسبقة الدفع[1]:

يوجد هناك عدة أنواع من بطاقات الدفع التي تصدرها البنوك، إلا أن أكثر هذه البطاقات شيوعاً هي:

أ. **بطاقة الحسم الصرّاف الآليATM Card :** وهي البطاقة التي تسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر. يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات شراء من خلال أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائن.[2]

ب. **بطاقة الائتمان**Credit Card : هي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس،... الخ"، حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ومن ثم تسديد قيمتها لاحقاً، حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى "عادة يتراوح بين 3٪ إلى 6٪" من إجمالي المبلغ وبالتالي احتساب نسبة فائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الاتفاقية مع البنك المصدر. ونجد هناك ايضا: visa card، Master Card، ... .Charge Card. الخ. ولا يوجد اختلاف بينها وبين بطاقات الائتمان credit card سوى في تاريخ امور بسيطة مثل: تاريخ السداد. الحد الأقصى والأدنى له... الخ.

ج. بطاقة القيد الائتمانيةDebit Card : هي البطاقة التي تصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل: "فيزا، ماستر كارد، أمريكان اكسبريس،... الخ"، حيث يستطيع حامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات سحب نقدي أو لدفع قيمة مشترياته من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها، وتختلف عن بطاقة الائتمان في أنها تتطلب قيام العميل بدفع كامل المبلغ المستحق عليه فور استلام كشف الحساب.

---

[1] بن رجدال جوهر: الأنترنيت والتجارة الإلكترونية– رسالة الماجيستر جامعة الجزائر 2002 ص 83.

[2] لوصيف عمار، مرجع سابق ص 30

وهناك أنواع أخرى من البطاقات ولكنها أقل شيوعاً واستخداماً مثل: البطاقة مسبقة الدفع، والبطاقة الذكية، وبطاقة الشركات.

د. البطاقات الذكية: تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها ويمكنها التخزين بسعة كبيرة تفوق البطاقات السابقة الذكر، حيث تحمل كل المعلومات والتفاصيل والبيانات.

ويختارها العميل للتعامل بها لما لديها من ميزات، كميزة الدفع الفوري وإمكانية تحويلها لحافظة نقود إلكترونية تملء وتفرغ أو تحويلها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل.

- **فوائد البطاقة الذكية:**

•الامآن.

• المعلومات المخزنة في الشريحة يمكن حمايتها بوضع رقم سري.

• كل بطاقة لها رقم خاص بها يميزها عن غيره.

• الشريحة محكمة ضد العبث والتلاعب.

• البطاقة قابلة للتشفير.

- **إمكانيات البطاقة الذكية** [1]:

• قادرة على معالجة المعلومات وليس تخزينها فقط.

• المعلومات والتطبيقات قابلة للتحديث بدون الحاجة الى تبديل البطاقة.

• لها القدرة على الاتصال بأجهزة الحاسب اللآلي المختلفة عن طريق القارئات.

المبحث الثاني: واقع وسائل الدفع في الجزائر:

المطلب الأول: أهمية العمل بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الإقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي الجزائري خصوصا.

[1] لوصيف عمار، نفس المرجع، ص 30.

1- **تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري:**

إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الإستقرار، ونحن هنا نتحدث عن الصيرفة الإلكترونية، فماذا ستضيف للاقتصاد الجزائري؟

وماذا يمكن أن تقدم لمكونات هذا الاقتصاد؟

والإجابة يمكننا إيجازها فيما يلي:

أ. **تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية:** تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة وإقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من خدمات بجودة عالية وبتكلفة وجهد أقل.

ب. **محاربة الاقتصاد الموازي:** [1] لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) وتفشي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن إعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

ت. **إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:** أساس ظهور وتطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى إنتشار إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وفعالية الصيرفة الإلكترونية، ولا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

ث. **إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر:** لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل إنفتاح الجزائر على الإقتصاد العالمي وتشجيعها للإستثمارات

---

[1] حميد عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية هل تقضي على البيروقراطية في الجزائر؟ إعلامتك اسبوعية وطنية متخصصة، العدد 16، من 14 إلى 21 جانفي 2007، صفحة 7.

الأجنبية وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، وهذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للإنطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

ج. **بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:** إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي.

2- **تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري:** [1]

إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى، وهي تمنح عدة امتيازات مثل:

أ- تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية.

ب- إن استخدام الأنترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام بالنشرة وتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

ت- تساهم ثورة الاتصالات والمعلومات في الشؤون الحياة اليومية وذلك بتحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد بترقيتها للأفضل وتطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.

ث- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

ج - مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي تستعد للإندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي.

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم إعتماده بشكل متسرع وغير واع.

---

[1] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، ص 168، 169.

المطلب الثاني: إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري ومخاطرها:

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق إستخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منآى عن هذه المستجدات رغم ان العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

وما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى:

1- بطاقة السحب: [1]

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري. هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من أجل:

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة "SATIM"[2] الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة اتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أم محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف.

---

[1] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص155.

[2] " **SATIM**: société algérienne d' automatisations des transactions interbancaires et de monétique"

2- الشبكة النقدية ما بين المصارف: [1]

في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الألي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضلفة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تامين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات.

3- مركز معالجة النقدية ما بين المصارف: [2]

تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجميع المصارف المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.

---

[1] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، المرجع السابق، ص 155، 156.

[2] نفس المرجع، ص 157

ولهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف وشركة ساتيم وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى إحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب والأخطاء، والميول للحرية والإحجام عن إظهار أي معلومات أمام الناس، إضافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية.

ورغم هذا تبقى النقود العادية الأكثر استعمالا في المعاملات بين الجزائريين لانعدام الثقة في الوسائل الأخرى ويدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان.

4- **مخاطر وسائل الدفع الإلكترونية:**

أ. بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء. [1]

ب. بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبيه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري. [2]

ت. بالنسبة للتاجر: أهم خطر يواجهه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها. [3]

ث. **من المخاطر أيضا نجد:** [4] إن ظهور هذا الشكل من النقود الالكترونية قد يشجع على عمليات غسيل الاموال، وذلك عن طريق ارسالها الى موقع خارجي أو تخزينها على بطاقات ذكية يمكن حملها بسهولة في حافظة أو حذاء مسافر أو ما إلى ذلك.

---

[1] عبد القادر عطير، بطاقات الائتمان العمليات التشغيلية والاطار القانوني البلقاء للبحوث والدراسات والنشر العدد الاول نيسان 1425 هـ 1995 عمان الاردن ص 38

[2] الياس ناصيف، دراسات قانونية مصرفية بطاقات الاعتماد، مجلة المصارف العربية، عدد 173، المجلد الخامس عشر أيار، 1995 ص: 65

[3] منصور علي محمد القضاة، بطاقات الاعتماد تطبيقاتها المصرفية رسالة دكتورة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية قسم الفقه جامعة اليرموك، الاردن 1998 ص 37

[4] بن رجدال جوهر، مرجع سابق، ص 91

✓ستجد مصلحة الضرائب أنه من الصعب عليها تعقب الدخل عندما يجري التعامل بالنقود الالكترونية، وسيصبح التهرب من دفع الضرائب مشكلة أضخم مما هي عليه الان،

✓الوثائق الرقمية يمكن نسخها بدقة وكثيرا عشوائيا.

✓التوقيعات الرقمية يمكن إنتاجها بواسطة أي شخص يعرف المفتاح الخاص.

المطلب الثالث: تحديث وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر:

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية، وسيعها نحو الصيرفة الإلكترونية شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب.

1- **البطاقة الائتمانية:** [1]

إن هدف اعتماد بطاقة مصرفية في الجزائر هو توحيد التقنيات المكونة للجهاز ولذلك فإن الطريقة المثلى للدفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الاستعمال ونموذج موحد لاستعمالها (خط + الدفع + الإلكتروني) ووسيلة دفع مؤمنة بالنسبة للحامل (بطاقة ذكية) وبها جهاز مقاصة إلكترونية يتميز بالسرعة، فضلا عن تزويد موزعات ومعدات ضرورية لمركز المعالجة بأجهزة طرفية، بالإضافة إلى تكوين لجنة من المصارف تمثل كل المشاركين لتحديد ووضع دليل للدفع الإلكتروني وقواعد التعامل بين التجار والعاملين ومعالجة قضايا عدم التسديد والنزاعات المختلفة، وبعد هذه التهيئة الواسعة ورسم الهدف المنشود تقوم شركة "ساتيم" بالإشراف على العملية التقنية وذلك بإدماج الهياكل الموجودة حاليا في الشبكة النقدية بين المصارف على ضمان المبادلات مع جهاز الموزع server وجهاز المعلومات لمختلف المصارف، ويجب أن تشير هنا إلى ضرورة أن يصحب هذه العملية أو البرنامج حملة إعلامية تحسيسية موسعة ومكثفة وتكوين مهني وتطبيقي حتى تساعد وتسهم في تحقيق المشروع.

[1] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص 174، 175

ثم تقوم شركة "ساتيم" بعد هذه المرحلة مع جميع المصارف المنخرطة إلى انضمام شبكات الدفع الدولية بإصدار بطاقة دفع master card أو visa القابلة للإستعمال على المستوى الوطني والدولي لعمليتي السحب أو الدفع.

وكل ماسبق ذكره من إجراءات قد عملت الجزائر على تحقيقها ليس بصورة كاملة وشاملة ولكن نستطيع القول أنها تسير على خطوات منتظمة ومتباطئة من أجل تحقيقها بشكل تام وهذا العمل كان أثناء قيامها بالإصلاح المصرفي من أجل فتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية، وذلك بإصدار أول بطاقة هي " سي – بي – أي – فيزا – غولد ".

أ- بطاقة "سي –بي- أي- فيزا- غولد ": [1] لقد بدأت تظهر بوادر الصيرفة الإلكترونية في الجزائر عن طريق إصدار أول بطاقة إئتمانية وهي بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية " سي –بي أي – فيزا –غولد " التي ترخصها هيئة عالمية "فيزا" حيث عن طريق هذه البطاقة يتمكن صاحبها من شراء السلعة التي يرغبها عبر الأنترنت في أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة إعتراضها غير أن مايعيق هذه العملية في الجزائر هو بطء إجراءات تحويل الأموال عبر البنوك، فحسب مستثمر سعودي فإن تحويل الأموال من وكالة بنكية في بسكرة إلى وكالة أخرى بالعاصمة تابعة لنفس البنك يتطلب 10 أيام كاملة. ناهيك عند تحويل الأموال إلى مصرف آخر خارج البلاد فهذا يتطلب وقتا أطول قد يتجاوز الشهرين، غير أن وزير المالية مراد مدلسي أكد بأن الإصلاحات الجارية في القطاع المصرفي ستقلص مدة التحويلات.

إلى جانب الإتفاق مع "فيزا" صرحت غنية هوادرية المديرة العامة لبريد الجزائر عن مفاوضات تجريها الجزائر مع "ماستركارد" للإنضمام إلى نطاقها علما أن هاتين الهيأتين "فيزا وماستركارد" هما اللتان تصدران البطاقات الإئتمانية ذات الإستعمال العالمي.

إلى جانب بطاقة "سي- بي- أي- فيزا- غولد " هناك بطاقة " كاش يو"

---

[1] مصطفى دالع، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مقالة نشرت بموقع: www. ialamtic. com تاريخ الاطلاع 04- 03- 2013 على الساعة 17: 00

ب- بطاقة كاش يو ": [1] إن بطاقة "كاش يو" المنتشرة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط قد أبدت اهتماما خاصا بالسوق الجزائرية، حيث نشرت عدة إعلانات في موقع مكتوب تبحث عن موزعين لبطاقتها الإلكترونية في الجزائر رغم أن المديرة العامة لبريد الجزائر نفت وجود أي إتفاق أو حتى مفاوضات مع إدارة "كاش يو" لتوزيعها في الجزائر رغم إبداء بعض الجزائريين رغبة في التعرف على التسوق الإلكتروني بواسطة بطاقة "كاش يو" التي تنظم عدة حملات إعلانية ومسابقات عبر الأنترنت تقدم خلالها جوائز مغرية ولكنها تشترط مقابل ذلك شراء بطاقاتها الإلكترونية.

2- **شبكة الاتصالات والبريد:**

إن إقامة نظام دفع إلكتروني حقيقي في الجزائر يستلزم تطوير كل من شبكات الإتصال والبريد والأنترنت وتعميمها على كل أنحاء القطر، وقد بدأت الجزائر في السعي إلى تحقيق هذا التطور في مجال الاتصالات والبريد.

أ- الاتصالات: نظام "وي – ماكس": [2] لقد أكد الرئيس المدير العام لمجمع اتصالات الجزائر سليمان خير الدين، الذي قال في حديثه لوكالة الأنباء الجزائرية أن هدف المجمع هو تعميم نظام النقد الإلكتروني في الجزائر، وقد سبق لإتصالات الجزائر أن بدأت في عملية توزيع تلك البطاقات على زبائنها أصحاب الحسابات الجارية منذ حوالي شهرين، ولم تنته العملية بعد، إذ ينتظر آلاف الزبائن الحصول على تلك البطاقة التي ستخفف عليهم عناء الوقوف في طوابير لا تنتهي في مكاتب البريد من أجل سحب مبالغ نقدية للتعامل بها، بينما بلغ استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني مراحل متقدمة في سائر البلدان، بل هناك من البلاد الغربية التي إفتقدت فيها السيولة المالية إلى درجة اختصت بها البنوك دون غيرها.

ومن أهم المشاريع الجديدة التي ستطلق شهر ماي المقبل (2007)، نظام الخط المشترك الرقمي بالسرعة جد الفائقة "وي – ماكس" (وولد انتيروبير إبيليتي فور ميكروواويف أكسس)، حيث أكد المسؤول على مجمع إتصالات الجزائر " أخيرا سيتمكن مستعملو الأنترنت من الإستفادة من خدمتي الهاتف والأنترنت بسرعة فائقة، بفضل هذه التكنولوجيا

---

[1] مصطفى دالع، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سابق.

[2] غنية قمراوي، إتصالات الجزائر تطلق نظام "وي ماكس" مقالة بتاريخ 10. 03. 2007 بموقع www. echouroukonline. com تاريخ الاطلاع 05- 03- 2013 على الساعة 09: 00

الجديدة التي تعتمد على موجات لاسلكية، والتي ستمكن في سابقة بالجزائر من إستقبال التلفزيون عبر الأنترنت وبأسعار تنافسية.

وستتمكن إتصالات الجزائر من ولوج السوق السمعي البصري من خلال تسويق بطاقات لقنوات التلفزيون في الجزائر.

وسيطبق المشروع ابتداء في الولايات: الجزائر، البليدة وبومرداس لتتوسع إلى وهران، عنابة، قسنطينة وورقلة قبل نهاية السنة، ويدخل ذلك ضمن تدارك النقائص في مجال الخط المشترك الرقمي بالسرعة الفائقة.

وقد تطلب إنجاز هذا البرنامج وسائل ضخمة تمثلت في وضع كوابل بقدرة 80 جيغا بيت لربط الجزائر العاصمة بوهران وعنابة لتشغيل الشبكة متعددة الخدمات شهر مارس 2007.

وأشار خير الدين إلى أن استعمال خدمة "وي – ماكس" لا تتطلب سوى وضع هوائيات صغيرة، على سقف المنزل أو العمارة، وبخصوص التعاون الدولي قال المسؤول إن اتصالات الجزائر تقوم بإتصالات دائمة مع برتيش للاتصالات لتطوير خدمات "الهاتف الثابت والشبكة متعددة الخدمات بالجزائر" كما هو مقرر أن يوقع المجمع مع كوريا للاتصالات إتفاق شراكة في مارس الجاري، للتكفل بنظام أنترانيت بالمدينة الجديدة ونادي الأنترانيت لسيدي عبد الله.

وأشار السيد خير الدين إلى أن مجمعه ينظم أول ملتقى دولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في مطلع جوان بولاية وادي سوف حيث سيعرض حوالي 30 متعاملا وطنيا وأجنبيا منتوجاتهم وخدماتهم.

ب- البريد: [1] تظهر جهود الجزائر ومساعيها من أجل تطوير الصيرفة الإلكترونية في مجال البريد من خلال ماصرح به نور الدين بوفنارة المكلف بالإعلام على مستوى بريد الجزائر.

أن الجزائر ستطلق إتفاقا للشراكة مع دولة أجنبية فرنسية في مجال البريد السريع قريبا وذلك بهدف إعطاء البريد المستعجل أبعاد دولية حيث تضمنت هذه الشراكة اعتماد نوعية خدمات متطورة تتجاوب ومتطلبات الزبون وفتح السوق الجزائرية، وتطبيق البطاقات الممغنطة، حيث قال مسؤول الإعلام ببريد الجزائر أن هناك مشروع أكثر من 4 ملايين بطاقة، 600 ألف بطاقة جاهزة

[1] أمال فيطس، إتفاقات شراكة مع الأجانب لتطوير التسويق والبريد المستعجل، مقالة نشرت بجريدة الخبر، بتاريخ 9 افريل 2007. تاريخ الاطلاع 06- 03- 2013 على الساعة 11: 34

بمكاتب البريد توزيعها تدريجيا بالعاصمة عن طريق إرسال إشعار لأصحابها لإستلامها مجانا، لتأتي ولايتا وهران وسطيف في المرحلة الثانية على أن تعمم العملية عبر كامل التراب الوطني قبل نهاية 2007، وفي هذا الإطار تم وضع 250 جهاز دفع عبر التراب الوطني على أن يتم تجاوز 500 جهاز آلي قبل نهاية السنة الجارية، وبهدف حماية المواطنين من السرقة تم إعتماد رقم سري يسلم لأصحاب البطاقات لإدخاله عند كل عملية إستعمال لهذه البطاقة ولمواكبة هذا التطور في البرمجيات المعمول بها تم إعتماد دورات تكوينية "دائمة".

الخاتمـــة:

لقد أصبحت التجارة الإكترونية في وقتنا الحالي محرك فعال لتنشيط العمل التجاري بين الأطراف المختلفة المتعاملة فيه من أفراد ومؤسسات وإدارات، لما تمنحه من إنفتاح لخلق أسواق كبيرة تعرض فيها منتجات المؤسسات، حيث هي فرصة للراغبين في البحث عن أساليب أنجح لتحقق أكبر الأرباح عن طريق قنوات الترويج والبحث عن زبائن وأسواق جديدة، عبر الوسائل الإلكترونية بالإعتماد على نظم الدفع والسداد الحديثة.

وإن إعتماد التجارة الإلكترونية على نظام معلومات أدواته كلها إلكترونية أضحت معرضة لأخطار القرصنة والإختراق لمواقعها وتدميرها مما يتطلب إنشاء تشريع علمي متكامل التنسيق بين جميع دول العالم والهيئات، بما فيها العالم العربي الذي تعد خطواته في مجال التجارة الإلكترونية صغيرة جدا وتكاد تكون غير ملحوظة وهذا ما لمسناه في دراستنا ولذا أصبح من الضروري أن تنهض الدول العربية من سباتها لتلتحق بركب الدول السارية إلى التقدم والدخول إلى التجارة الإلكترونية ويكون هذا بإتباع أساليب حديثة بما يتلائم مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة، في ظل نمو الأسواق الشاملة والتكتلات الاقتصادية.

ولذا على الدول العربية أن تقوم بالاتحاد والنهوض بإقتصادها ورفع التحدي الذي تفرضه تكنولوجيات الاتصال ولكون الجزائر إحدى دول العالم العربي فعليها أن تفتح المجال على مصراعيه للتجارة الإلكترونية وأن تخطو خطوات مدروسة إلى الأمام، لتساهم في فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى إختراق الأسواق العالمية، إضافة إلى تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات وتحديث المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بأساليب الدفع الإلكترونية.

أخيرا وكخلاصة فإن ظاهرة العولمة عززتها التطورات الحاصلة في مختلف تكنولوجيا الاتصال، مما سرع في وتيرتها غزا عدة ميادين منها الاقتصاد حيث جعل دولا تعرف تطورا رهيبا في مجال التجارة الإلكترونية وتشكل فجوة كبيرة بينها وبين الدول الأخرى تعرف

تأخرا كبيرا ولم تصل دول العالم المتقدم إلى هذا المستوى إلا بالاهتمام بالعلم وتطبيقه في جميع المجالات.

قائمة المراجع:

1. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، منشورات المنظمة العربية للعلوم، القاهرة 1998.

2. أحمد محمد غنيم، الادارة الالكترونية، كلية التجارة، جامعة منصورة 2004.

3. لوصيف عمار، استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى التجربة الجزائرية، رسالة ماجيسترجامعة قسنطينة 2009.

4. بن رجدان جوهر، الانترنيت والتجارة الالكترونية، رسالة ماجيستر جامعة الجزائر، 2002.

5. حميد عبد الهادي، الحكومة الالكترونية هل تقضي على البيروقراطية في الجزائر. اعلاماتك اسبوعية وطنية متخصصة العدد 16 من 14 الى 16 جانفي 2007.

6. بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنطام المصرفي الجزائري 2009.

7. عبد القادر عطير، بطاقات الائتمان، العمليات التشغيلية والاطار القانوني، البلقاء للبحوث والدراسات والنشر العدد الاول نيسان 1425 هـ عمان الاردن 1995.

8. الياس ناصيف، دراسات قانونية مصرفية بطاقات الاعتماد مجلة المصارف العربية العدد 173 المجلد الخامس عشر أيار 1995.

9. منصور محمد علي القضاة، بطاقات الاعتماد تطبيقاتها المصرفية رسالة دكتورة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية قسم الفقه جامعة اليرموك الاردن 1998.

10. حيدر أمير، الدفع الالكتروني من يحميه على الموقع: www. islamonline. net تاريخ الاطلاع: 04- 03- 2013 على الساعة: 14: 30

11. مصطفى دالع، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مقالة نشرت بموقع: www. ialamtic. com تاريخ الاطلاع: 04- 03- 2013 على الساعة: 17: 00

12. غنية قمراوي، اتصالات الجزائر تطلق نظام " وي ماكس " مقالة بتاريخ: 10 / 03 / 2007 بموقع: تاريخ الاطلاع: 05- 03- 2013 على الساعة: 09: 00www. echouroukonline. com

13. أمال فطيس، اتفاقيات شراكة مع الاجانب لتطوير التسويق والبريد المستعجل، مقالة نشرت بجريدة الخبر بتاريخ 2007/04/09. تاريخ الاطلاع: 06- 03- 2013 على الساعة: 11: 34

نصيب الفرد العربي من الموارد المائية، حسب التكتلات السكانية (2012)

التعيين	الموارد المائية (مليار م3)	نصيب الفرد (م3 سنويا)
المشرق العربي	**79,89**	**1108,80**
شبه الجزيرة العربية	**15,41**	**241,53**
الأوسط	**103,00**	**814,16**
المغرب العربي	**59,22**	**708,93**
العالم العربي	**257,52**	**744,50**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خط الفقر المائي العالمي هو 1000 م^3/ السنة.

قيمة الفجوة الغذائية في البلدان العربية، خلال الفترة (مليون $ أمريكية)

البيان	2010	2011	2012
قيمة العجز	35814,06	36804,51	38474,42
قيمة الفائض	1468,68	2363,88	4343,76
قيمة الفجوة	34345,38	34440,64	35030,66

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أما السلع التي سجلت فائضا، فهي تقتصر على الخضر والفواكه والبطاطس، وكذا الأسماك. للعلم أن المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والجزائر تساهم مجتمعة بنسبة 61,7٪ من قيمة الفجوة الغذائية، أي مايعادل 21,613 مليار $ في سنة 2012 مثلا.

تطور الواردات الجزائرية من الغذاء خلال الفترة محل الدراسة (مليون $ أمريكي)

البيان	2008	09	10	11	12	13
مجموع الواردات	37,993	37,402	38,885	46,927	51,569	54,852❖
التجهيزات الفلاحية	164	219	321	364	310	–
المواد الغذائية	7,397	5,512	5,696	9,261	8,483	9,580
٪ المواد الغذائية من الواردات	19,47	14,74	14,65	19,73	16,45	17,46

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2012، ص 254

بتصرف، ❖مؤقت